

# تحرك عاجل

أفرجوا عن امرأة حُكِمَ عليها بالسجن لـ 27 عامًا بسبب تغريدات

في 25 يناير/كانون الثاني 2023، أعادت المحكمة الجزائية المتخصصة بالعاصمة السعودية، الرياض، الحكم بالسجن على سلمى الشهاب، وهي طالبة دكتوراة بجامعة ليدز وأم لطفلين، لمدة 27 عامًا، يليها منع من السفر لمدة مماثلة. وجاء ذلك بعدما أحالت المحكمة العليا دعوتها مُجددًا إلى محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة لإعادة النظر. وأدانت المحكمة سلمى الشهاب بجرائم متعلقة بالإرهاب عقب محاكمة فادحة الجور، على خلفية نشر تغريدات لدعم حقوق المرأة. ويجب على السلطات السعودية الإفراج عن سلمى الشهاب، على الفور بدون أي شرطٍ أو قيدٍ، وإلغاء الحكم بإدانتها وسجنها.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

وليد بن محمد الصمغاني

وزير العدل

الرياض، المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي 11472، صندوق البريد 7775

البريد الإلكتروني: [minister-office@moj.gov.sa](mailto:minister-office@moj.gov.sa)

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد ...

يُقلقنا أن نعلم بشأن حكم المحكمة الجزائية المتخصصة بالرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، في 25 يناير/كانون الثاني، مُجددًا على سلمى الشهاب، وهي أكاديمية وأم لطفلين، بالسجن لمدة 27 عامًا،

يلبها منع من السفر لمدة 27 عامًا. وجاء ذلك بعد أن أحالت المحكمة العليا دعوتها مُجددًا إلى محكمة الاستئناف الجزائرية المتخصصة لإعادة النظر فيها. وأدانت المحكمة مرة أخرى سلمى الشهاب بتهم متعلقة بالإرهاب، تضمنت "تقديم الإعانة لمن يسعون إلى الإخلال بالنظام العام وزعزعة أمن واستقرار الدولة"، ونشر تغريدات من شأنها "المساس بالنظام العام وزعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة". وتأتي هذه التهم على خلفية ممارستها السلمية لحقها في حرية التعبير، عبر نشر تغريدات على حسابها، دعمًا لحقوق المرأة. وتُضرب سلمى الشهاب عن الطعام منذ 23 مارس/آذار، احتجاجًا على احتجازها التعسفي ومحاكمتها الجائرة.

بدأت محاكمة سلمى الشهاب في 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021. وبحسب ما جاء في وثائق المحكمة التي إطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أُحتجزت قيد الحبس الانفرادي لمدة 285 يومًا قبل مثلها في المحاكمة، ما ينتهك المعايير الدولية للمحاكمة العادلة ونظام الإجراءات الجزائية السعودي. وإضافة إلى ذلك، لم تحظ سلمى الشهاب بالتمثيل القانوني طوال فترة احتجازها قبل المحاكمة، بما في ذلك جلسات استجوابها.

وفي مارس/آذار 2022، حكمت المحكمة الجزائرية المتخصصة على سلمى الشهاب بالسجن لمدة ستة أعوام، بموجب نظام جرائم الإرهاب. وخلال استئناف دعوتها في أغسطس/آب 2022، طالبت النيابة بتوقيع عقوبة أقسى عليها. وبالتالي، شددت المحكمة الجزائرية عقوبة السجن لتصبح مدتها 34 عامًا. واستأنفت سلمى الحكم مُجددًا، وفي يناير/كانون الثاني 2023، أحالت المحكمة العليا دعوتها مُجددًا إلى محكمة الاستئناف الجزائرية المتخصصة لإعادة النظر فيها. وأسقطت المحكمة التهم المتعلقة بالجرائم المعلوماتية، لكنها أيدت التهم الأخرى بموجب نظام جرائم الإرهاب، لتحكم عليها بالسجن لمدة 27 عامًا في نهاية المطاف.

نحتم على الأمر بالإفراج الفوري وغير المشروط عن سلمى الشهاب، وإلغاء الحكم بإدانتها وسجنها؛ إذ أنه يتم سجنها لمجرد الممارسة السلمية لحقها في حرية التعبير. وندعوكم أيضًا إلى التوقف عن مساواة ممارسة حرية التعبير بـ "الإرهاب"، وإلى إلغاء أو إجراء تعديلات جوهرية على نظامي جرائم

الإرهاب ومكافحة الجرائم المعلوماتية اللذين يُجرمان المُعارضة السلمية، وسنّ قوانين جديدة تتوافق  
بالكامل مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

## معلومات إضافية

استهدفت السلطات السعودية سلمى الشهاب، لاستخدام تويتر لمتابعة ناشطات حقوق المرأة ونشرها تغريدات عنهن ودعمهن. وكان من بين هؤلاء الناشطات لجين الهذلول التي سُجِنَتْ في 2018، في أعقاب محاكمة فادحة الجور أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة بتهمتي "التجسس مع جهات أجنبية" و"التآمر على المملكة". وأُفرج عنها في فبراير/شباط 2021.

وفي 2022، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات 15 شخصًا حُكِمَ عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 10 أعوام و45 عامًا، بسبب أنشطتهم السلمية على الإنترنت، بما في ذلك فترة عقوبة يُعتقد أنها الفترة الأطول التي صدرت بحق امرأة سعودية على خلفية التعبير السلمي على الإنترنت. كما اخترقت السعودية شركة تواصل اجتماعي واحدة على الأقل للحصول بشكل غير قانوني على معلومات عن المعارضين والسيطرة على المعلومات التي تُنشر عن المملكة على الإنترنت. وتمت مقاضاة جميع الأفراد الـ 15 من جانب المحكمة الجزائرية المتخصصة التي أنشئت أصلاً للنظر في قضايا تتعلق بالإرهاب. واستخدمت المحكمة الجزائرية المتخصصة مواد قانونية مبهمة بموجب قوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية والإرهاب تساوي بين التعبير السلمي والأنشطة عبر الإنترنت من جهة و"الإرهاب" من جهة أخرى لمقاضاة هؤلاء الأفراد. ووثَّقت المنظمة أيضًا كيف تشوب انتهاكات حقوق الإنسان كل مرحلة من الإجراءات القضائية أمام المحكمة الجزائرية المتخصصة. فقد تعرَّض هؤلاء الأشخاص لمجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان خلال احتجازهم، بما في ذلك احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي ورهن الحبس الانفرادي، لفترات امتدت إلى أشهر في كثيرٍ من الأحيان، ومنعهم من الوصول إلى محامٍ طوال فترة احتجازهم قبل المحاكمة. وأُصدر بحق بعضهم أيضًا أوامر تعسفية بالمنع من السفر، ما ينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن قمع التعبير على الإنترنت ليس إلا أداة واحدة من الأدوات التي تستخدمها السلطات السعودية في قمع المعارضة. فاعتبارًا من مارس/آذار 2023، وثَّقت منظمة العفو الدولية حالات 67 شخصًا لُوحقوا قضائيًا بسبب ممارسة حقوقهم في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، والتجمع السلمي. وتضمن هؤلاء مدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء سياسيين سلميين وصحفيين وشعراء ورجال دين.

ولُوجق 32 شخصًا من بين هؤلاء، بسبب التعبير السلمي عن آرائهم على منصات التواصل الاجتماعي. وتعلم منظمة العفو الدولية أن العدد الحقيقي لهذه الملاحظات القضائية أعلى من ذلك بكثير على الأرجح.

**لغة المخاطبة المفضلة:** اللغة الإنكليزية أو العربية  
يمكنكم استخدام لغتكم الأم.

**يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 29 مايو/أيار 2023**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: سلمى الشهاب (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde23/5961/2022/ar>